

تقرير وحدة الحوكمة

عن

عن فاعلية ونشاط الحوكمة في البنك
لعام 2011

محتويات التقرير:

- كلمة رئيس مجلس الإدارة

- تمهيد

1. برنامج العمل

2. مجلس الإدارة

1.2 تشكيل مجلس الإدارة

2.2 إجتماعات المجلس

3.2 لجان المجلس

4.2 انواع اللجان

5.2 تقديم مختصر لأعمال أهم اللجان الرئيسية

1.5.2 لجنة السياسات والتطوير

2.5.2 اللجنة التنفيذية

3.5.2 لجنة المخاطر

4.5.2 لجنة التدقيق والحوكمة والالتزام

5.5.2 لجنة الاستثمار بالأسهم

6.5.2 لجنة الاستثمار العقاري

7.5.2 لجنة متابعة المتأخرات والمخصصات

8.5.2 لجنة الترشيحات والمكافآت والتعويضات

3. الإدارة العامة

تقديم مختصر لأعمال أهم لجان الإدارة العامة

1.3 لجنة الأصول والخصوم

2.3 لجنة الاستثمار والسقوف

3.3 لجنة التمويل

4.3 لجنة المشتريات والمصروفات

5.3 لجنة المناقصات والمزايدات

6.3 لجنة توجيه أعمال الحاسب الآلي

7.3 لجنة التوظيف العليا

8.3 لجنة التوظيف

4. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

5. الهيكل التنظيمي للبنك وخطة تتابع السلطة

6. إدارة المخاطر

7. نظام الرقابة الداخلية

- إدارة التدقيق الداخلي للبنك

- إدارة الإنضباط (الالتزام والامتثال المؤسسي) للبنك

8. مراقب الحسابات

9. التصنيف

10. رأس المال والأسهم

11. تضارب المصالح والتداول الداخلي

12. حقوق المساهمين

13. تحقيق المعاملة المتساوية للمساهمين

14. تفعيل أدوار أصحاب المصالح المرتبطة بالبنك

15. الإفصاح والشفافية

• السيرة الذاتية للسادة أعضاء مجلس الإدارة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه وسلم ..

السادة المساهمين الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة يسعدني أن أقدم لكم تقرير الحوكمة السنوي لعام 2011م إلتزاماً بما نصت عليه المادة "30" من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وإدراكاً من الدولي الإسلامي لأهمية التوافق مع نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية ومع تعليمات وإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة من مصرف قطر المركزي وانطلاقاً من ثقافتنا المبنية على "طريقة التوازن" نلتزم في الدولي الإسلامي بمبادئ الحوكمة والعمل جاهدين للوصول إلى أعلى المستويات العالمية وتطبيق أفضل المعايير الدولية في مجال الحوكمة الرشيدة والمسؤولية الاجتماعية.

وإيماناً منا بأن تطبيق اساليب الحوكمة الصحيحة يؤدي إلى رفع مستوى كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة البنك وتدعيم قدرته التنافسية بالأسواق وتعزيز صورته داخلياً وخارجياً ، فأننا نعمل في الدولي الإسلامي على الإلتزام بالقييم والضوابط والعهود والوفاء بها تجاه مساهمينا وعملائنا وموظفينا وموردينا وجميع أصحاب المصالح وتعزيز العلاقة معهم ورعاية مصالحهم والالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح.

ونسأل الله ان يوفقنا جميعاً لما فيه خير للإسلام والمسلمين .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة - العضو المنتدب

تمهيد:

تتمثل أبرز ملامح ممارسات الدولي الإسلامي للوفاء بمتطلبات الحوكمة في التزاماتنا بالوفاء بحقوق المساهمين والعملاء والموظفين وجميع أصحاب المصالح وتعزيز العلاقة معهم ورعاية مصالحهم والالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح وتفعيل دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتحديد مسؤولياتهم وتدريبهم بصفة مستمرة والتأكد بصفة مستمرة من وجود آليات لتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. كما يعمل الدولي الإسلامي بتطبيق تعليمات وإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة من مصرف قطر المركزي والالتزام بنظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية كأولوية قصوى بجانب تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال الحوكمة والتي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومقررات لجنة بازل بهدف تعزيز الثقافة المؤسسية وتطبيق قواعد الإدارة السليمة بالبنك بالإضافة إلى الحرص على مراعاة تطبيق المعايير والقيم الإسلامية في جميع معاملات الدولي الإسلامي وبذل الجهد لتطبيق ذلك من خلال تبني عدد من القيم على رأسها (الأمانة والبر والتقوى والمجاهدة) والتي هي قيم عالمية لا اختلاف حولها. ويلتزم الدولي الإسلامي بمراجعة وتحديث هذه المعايير دورياً لضمان التزام البنك بأفضل ممارسات الحوكمة لتتواءم مع المتغيرات الجارية سواء في الممارسات أو التطوير للإجراءات والتشريعات ذات العلاقة.

1. برنامج العمل:

قام البنك الدولي الإسلامي بوضع خطة عمل بدء تنفيذها اعتباراً من عام 2007 لتطبيق الحوكمة الرشيدة في البنك على ان تطبق هذه الخطة على ثلاثة مراحل ، حيث تم البدء في المرحلة الأولى بوضع سياسات وإجراءات تنفيذية والهيكل العام لوحدة الحوكمة داخل البنك وتوضيح الدورة المستندية للوحدة وذلك بهدف الإلتزام بتطبيق تعليمات مصرف قطر المركزي الخاصة بالمخاطر الإدارية ، ثم تلى ذلك المرحلة الثانية بتطبيق آليات مقررات بازل 2 فيما يخص الحوكمة وفقاً لطبيعة وظروف البنك خاصة فيما يتعلق برأس المال وحجم العاملين وعدد الفروع والإلتزام بإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة من مصرف قطر المركزي . وتضمنت المرحلة الثالثة من خطة العمل التوافق مع نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية وقد تم الإنتهاء من هذه المرحلة في نهاية عام 2011م بما في ذلك الإلتزام بتحديث المعايير المطبقة دورياً لضمان إلتزام البنك بأفضل ممارسات الحوكمة لتتواءم مع المتغيرات الجارية سواء في الممارسات أو التطوير للإجراءات والتشريعات ذات العلاقة.

2. مجلس الإدارة

يقوم مجلس إدارة البنك بإدارة البنك لمصلحة مساهميه وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة ، ووضع واعتماد الأهداف الإستراتيجية وخطط تطبيقها والإشراف على تنفيذها ، ووضع سياسات المخاطر والمتابعة وإعداد السياسات والإجراءات الخاصة بالإشراف عليها وتنفيذها ، ووضع سياسات الحوكمة ومراجعة معايير وإجراءات المخاطر بشكل سنوي أو كلما تطلب الأمر ذلك واتخاذ القرارات بشأن الميزانيات وخطط الأعمال الخاصة بالبنك ، وتنظيم عملية الترشيح لأعضاء المجلس بشفافية والإفصاح عن المعلومات المتصلة بإجراءات الترشيح للمساهمين وإختيار أعضاء مجلس الإدارة يتم وفقاً لمبدأ " الرجل المناسب في المكان المناسب" واتخاذ القرارات بشأن الإختيار والتعويض ومتابعة الموظفين التنفيذيين الرئيسيين ووضع المعايير المناسبة لأداء أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين الرئيسيين ووضع المعايير المناسبة للملائمة لخطط استمرارية الأعمال ومتابعة تنفيذها.

ويجدر الإشارة إلى إن أعضاء مجلس الإدارة البنك مؤهلين مهنياً وعلى دراية وخبرة مناسبة تمكنهم من تولي وظائفهم الإشرافية ولديهم القدرة على تقديم المساهمات المهنية فيما يتعلق بالإستراتيجيات

والنشاطات التشغيلية وتقييم المخاطر وإدارتها والإمتثال للقوانين واللوائح التنفيذية والمحاسبة وإعداد التقارير المالية.

وقد تم إعداد برنامج تدريبي رسمي للسادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتعزيز قدرتهم على أداء كافة مسؤولياتهم المهنية والالتزام .

وطبقاً لأفضل ممارسات الحوكمة الدولية قام مجلس الإدارة بأعداد ميثاق عمل يحدد الأدوار والمسؤوليات والوظائف ونطاق صلاحيات معتمدة وفقاً للمتطلبات القانونية ، وسوف يتم اعتماد وتطبيق هذا الميثاق فور الإنتهاء من مناقشته.

وفي نفس السياق فإنه جاري حالياً إعداد برنامج تعريفي موثق لأعضاء مجلس الإدارة الحاليين يتضمن إجراءات لتعريف أعضاء مجلس الإدارة الجدد ، خاصة فيما يتعلق بالنواحي المالية والقانونية في البنك .

كما يتم حالياً إعداد معايير وأهداف لتقييم أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة الدولية ، بغرض التقييم الذاتي لأداء المجلس وأداء اللجان المنبثقة عنه واللجنة الإدارية وأعضاء مجلس الإدارة .

1.2 تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين وإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وذلك وفقاً للنظام الأساسي للبنك ووفقاً لقانون الشركات التجارية ، وأعضاء مجلس الإدارة الحاليين قد تم إنتخابهم من خلال الجمعية العمومية للبنك المنعقدة في 1 مارس 2011م.

يتألف أعضاء مجلس الإدارة الحاليين من عدد 9 أعضاء ولا يضم المجلس الحالي أي أعضاء مستقلين حيث يتم إنتخاب أعضاء المجلس وفقاً للنظام الأساسي للبنك ووفقاً لقانون الشركات التجارية.

إن رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب عضو تنفيذي لمجلس الإدارة لكنه لا يقوم بمهام الرئيس التنفيذي للبنك ، كما إن الرئيس التنفيذي للبنك هو عضو في مجلس الإدارة بالإضافة لقيامه بمهام الرئيس التنفيذي للبنك وذلك دون أن يكون له حق في التصويت على قرارات المجلس حيث إنه يمثل شركة خاصة.

ومع وجود سبعة من أعضاء مجلس الإدارة الحالي أعضاء في مجالس إدارة شركات أخرى إلا إن كافة أعضاء مجلس الإدارة ملتزمين بما جاء بقانون الشركات التجارية بخصوص عدم جواز قبول العضوية في أكثر من ثلاث شركات ، مع ملاحظة إن عدد 3 من أعضاء المجلس الحاليين من رجال الأعمال ولديهم شركات خاصة وهم على قدر كافي من المسؤولية وإعطاء الوقت والجهد الكافي لقيامهم بواجبتهم.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد إجراءات تشكيل اللجان ، حيث يتم اعتماد مهام كل لجنة ومدة عملها وصلاحياتها ومتطلبات عقد اجتماعاتها وخطوط الإبلاغ وعملية مراقبة أداء كل منها.

2.2 إجتماعات المجلس

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة الدورية طبقاً للوائح الداخلية الخاصة بالبنك حيث يعقد ما لا يقل عن ستة إجتماعات في السنة وما لا يقل عن إجتماع واحد خلال التقويم ربع السنوي وتكون محاضر الاجتماعات إلزامية وتصبح جزءاً من سجلات البنك. بلغت إجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2011 عدد 16 (ستة عشر إجتماعاً).

3.2 لجان المجلس

يمارس مجلس الإدارة مهامه الإشرافية وسلطاته في اتخاذ القرار من خلال تشكيل لجان من أعضائه ، كما يمكن لمجلس الإدارة أن يشرك أو يستعين فيها بأعضاء من الإدارة التنفيذية وتختص كل لجنة بوحدة أو أكثر من المهام التي تقع تحت مسؤوليات مجلس الإدارة. لكل لجنة من لجان مجلس الإدارة برنامج عمل واضح يحدد فيه الواجبات والمسؤوليات والصلاحيات وطريقة اتخاذ القرارات ومواعيد الاجتماعات، و تسجل محاضر الاجتماعات بشكل منتظم وآمن يسهل الرجوع إليه لأغراض المتابعة والتدقيق من خلال سكرتارية مجلس الإدارة البنك التي تقوم بمسؤوليات الحفاظ على سجلات البنك.

وتعرض وقائع كل اجتماعات لجان مجلس الإدارة في جدول أعمال أول اجتماع للمجلس يلي اجتماع اللجان سواء بغرض اعتماد قرارات اللجان أو بغرض الاحاطة بها حسب الصلاحيات المفوضة للجنة.

ويقوم مجلس الإدارة بتفويض سلطات اتخاذ القرار وتحديد صلاحيات التوقيع عن البنك وتحريك الأموال بالتدرج بين المستويات الإدارية بدءاً من المجلس نفسه إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه وإنهاءً بالإدارة التنفيذية ويراعي مجلس الإدارة في ذلك تضيق نطاق السلطات والصلاحيات الفردية والتركيز عليها بشكل مشترك وجماعي.

4.2 انواع اللجان

اللجان الدائمة وهي اللجان التي تقوم بدور فعال في إدارة وتوجيه ومتابعة نشاط أو أكثر من أنشطة البنك وبالتالي فهي لها صفة الاستمرارية باستمرار هذه الأنشطة ويصدر قرار مجلس الإدارة بتشكيلها وتحديد دورها وعضويتها والمهام والسلطات والمسؤوليات ودورية اجتماعاتها وإجراءات عملها.

اللجان المؤقتة وهي تلك اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة لانجاز مشروع محدد أو مهمة محددة وتنتهي بانتهاء إنجاز المشروع أو المهمة المشكلة من أجلها.

5.2 تقديم مختصر لأعمال أهم اللجان الرئيسية:

1.5.2 لجنة السياسات والتطوير:

تضم اللجنة في عضويتها خمسة أعضاء ، 3 أعضاء من مجلس الإدارة وعضوين من الإدارة العليا للبنك ، ومدة العضوية في لجنة السياسات والتطوير ثلاث سنوات بحد أقصى أو فترة ولاية المجلس أيهما أقرب ويحق لمجلس الإدارة إعادة تشكيل اللجنة طبقاً لما يراه مصلحة للبنك.

وتتولى اللجنة مهام دراسة وإعداد وتطوير إستراتيجيات وأهداف البنك والإشراف على وضع السياسات المختلفة والنظم والخطط والموازنات للبنك وإعتمادها وتقييم وتطوير هذه السياسات وإجراءات تطبيقها وفقاً لأهداف البنك والتطورات المالية والمصرفية المحلية والعالمية وقواعد وأنظمة وتعليمات مصرف قطر المركزي.

وتعقد اللجنة إجتماعاتها العادية مرة على الأقل كل شهرين بناءً على دعوة من رئيسها ويجوز أيضاً بناءً على دعوة رئيسها أن تعقد اللجنة جلسات استثنائية.

عدد إجتماعات لجنة السياسات والتطوير خلال عام 2011 عدد 8 (ثمانية إجتماعات).

2.5.2 اللجنة التنفيذية:

تضم اللجنة في عضويتها أربعة أعضاء ، ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك بصفته ومدة العضوية في اللجنة التنفيذية ثلاث سنوات بحد أقصى أو فترة ولاية المجلس أيهما أقرب ويجوز ان يحضر إجتماعها رؤساء القطاعات بالبنك إذا أقتضى الأمر دون ان يكون لاي منهم حق المشاركة في التصويت.

وتمارس اللجنة المهام المخولة لها من مجلس الإدارة في منح الائتمان المحدد للجنة وتجديده ومتابعته وقرار الاستثمار وتوظيف الأموال بما يزيد عن صلاحيات الإدارة التنفيذية ووفقاً للصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة ، كما تقوم اللجنة بدراسة تقارير الإدارة التنفيذية والتحقق من مدى التزامها بتحقيق الأهداف الموضوعة ودراسة اسباب الإنحراف عن الأهداف وإقتراح التوصيات لتصحيح هذه الإنحرافات.

وتعقد اللجنة إجتماعها العادية مرة على الأقل كل شهرين بناءً على دعوة من رئيسها ويجوز أيضاً بناءً على دعوة رئيسها أن تعقد اللجنة جلسات استثنائية للنظر في أية امور خاصة أو مستعجلة. كما يجوز كذلك الحصول على قرارات معينة لها صفة الاستعجال بالتمرير على اعضاء اللجنة وعلى ان يسجل ذلك في محضر أول إجتماع للجنة يلي تاريخ تلك القرارات. بلغت إجتماعات اللجنة التنفيذية خلال عام 2011 عدد 11 (أحد عشر إجتماعاً).

3.5.2 لجنة المخاطر:

تضم اللجنة في عضويتها خمسة أعضاء ، ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وعضوين من الإدارة العليا للبنك ، ويكون رئيس اللجنة ونائبه من أعضاء مجلس الإدارة ، ومدة العضوية في لجنة المخاطر ثلاث سنوات بحد أقصى أو فترة ولاية المجلس أيهما أقرب ويحق لمجلس الإدارة إعادة تشكيل اللجنة طبقاً لما يراه مصلحة للبنك.

وتتولى الإشراف على قطاع مخاطر العمليات والائتمان ويقع على عاتق هذه اللجنة إنشاء نظام فعال لإدارة المخاطر وتحديثه وتطويره بحيث يشمل استراتيجية وسياسات عمل إدارة المخاطر بالبنك وتقييمها دورياً للتأكد من تناسبها مع المتغيرات التي تطرأ على سوق العمل المصرفي ومراجعة التقارير التي ترفع إليها عن طريق قطاع المخاطر فيما يخص مخاطر العمليات والائتمان والسوق.

وتقوم اللجنة بالتأكد من تطبيق السياسات والإجراءات وتوصيات التدقيق ومتطلبات مصرف قطر المركزي وكذلك التأكد من قيام إدارة المخاطر بالبنك بالرقابة على جميع عناصر المخاطر ومحفظة الموجودات والتأكد من إن المتطلبات اللازمة لإعداد الدراسات والتحليلات الائتمانية تطبق بصورة دقيقة ومنتظمة.

وتعقد اللجنة إجتماعها العادية بشكل دوري مرة كل شهرين بناءً على دعوة من رئيسها ويجوز أيضاً بناءً على دعوة رئيسها أن تعقد اللجنة جلسات استثنائية للنظر في أية امور خاصة أو مستعجلة ، كما يجوز ان تتم الموافقات بالتمرير إذا كان هناك صعوبة في عقد الإجتماع شرط أن تتم الموافقة من أربعة اعضاء على الأقل من ضمنهم رئيس اللجنة وعضو مجلس إدارة على ان يسجل ذلك في محضر أول إجتماع للجنة يلي تاريخ تلك القرارات. وقد بلغ عدد إجتماعات لجنة المخاطر خلال عام 2011 عدد 3 (ثلاثة إجتماعات).

4.5.2 لجنة التدقيق والحوكمة والالتزام:

تضم اللجنة في عضويتها ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ، ويعين رئيس اللجنة من قبل مجلس الإدارة ومدة العضوية في لجنة التدقيق والالتزام ثلاث سنوات بحد أقصى أو فترة ولاية المجلس أيهما أقرب ويحق لمجلس الإدارة إعادة تشكيل اللجنة طبقاً لما يراه مصلحة للبنك.

وقد تم التعديل في مهام لجنة التدقيق الداخلية لتشمل بالإضافة إلى مهامها الحالية عمليات تدقيق الإلتزام والحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تقوم اللجنة بدور فعال في التدقيق على أعمال البنك من جميع النواحي ضمن الصلاحيات والمسئوليات المخولة لكل جهة ، ومدى التزام العاملين بتنفيذ وتطبيق السياسات والإجراءات والأنظمة والقرارات المعتمدة من مجلس الإدارة وسياسات وتعليمات مصرف قطر المركزي كما تتولى اللجنة لإشراف على التدقيق الداخلي والخارجي وتقييم الأداء والمخاطر والإشراف على إدارة الحوكمة والالتزام.

أن لجنة التدقيق في بنك قطر الدولي الإسلامي لا تتألف من أي أعضاء مستقلين من أعضاء مجلس الإدارة بسبب عدم تضمن مجلس الإدارة لإعضاء مستقلين حيث يتم إنتخاب أعضاء المجلس وفقاً للنظام الأساسي للبنك ووفقاً لقانون الشركات التجارية. وقد بلغ عدد إجتماعات لجنة التدقيق والحوكمة والالتزام خلال عام 2011 عدد 7 (سبعة إجتماعات).

5.5.2 لجنة الاستثمار بالأسهم

تتولى اللجنة عمليات الإستثمار للأسهم الموجودة حالياً أو شراء وبيع الأسهم ضمن سقف محفظة الأسهم المتاح وعلى أن يتم تعزيز قرارات اللجنة في أول إجتماع لاحق لإجتماع لجنة الاستثمار للأسهم لمجلس الإدارة .

6.5.2 لجنة الاستثمار العقاري

تتولى اللجنة عمليات الإستثمار للعقارات الموجودة حالياً أو شراء وبيع العقارات ضمن سقف الأستثمار العقاري المتاح وعلى أن يتم تعزيز قرارات اللجنة في أول إجتماع لاحق لإجتماع اللجنة العقارية لمجلس الإدارة .

وقد بلغ عدد إجتماعات لجنة الأستثمار العقاري خلال عام 2011 عدد 8 (ثمانية إجتماعات).

7.5.2 لجنة متابعة المتأخرات والمخصصات:

تتولى اللجنة متابعة المتأخرات بهدف الوصول بنسبة المتأخرات لإجمالي المحفظة التمويلية إلى أقل نسبة ممكنة وكذلك دراسة تقارير الإدارة عن مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ومدى كفاية هذه المخصصات.

وتعقد اللجنة إجتماعاتها العادية بشكل دوري مرة كل شهر بناءً على دعوة من رئيسها ويجوز أيضاً بناءً على دعوة رئيسها أن تعقد اللجنة جلسات استثنائية للنظر في أية أمور خاصة أو مستعجلة ، ويمكن دعوة أي من المسؤولين في البنك لحضور إجتماعات هذه اللجنة إذا أقتضى الأمر ذلك. وقد بلغ عدد إجتماعات لجنة متابعة المتأخرات والمخصصات خلال عام 2011 عدد 7 (سبعة إجتماعات).

8.5.2 لجنة الترشيحات والمكافآت والتعويضات

تتولى لجنة الترشيحات مراقبة وضمان شفافية تعيين وتجديد واستبدال أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية ، وتقييم مدى فاعلية مجلس الإدارة ككل وفاعلية كل عضو من

أعضاء مجلس الإدارة بشكل مستقل ، وتقييم مدى فاعلية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ككل وفاعلية كل عضو من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بشكل مستقل ، كذلك تقييم إداء المديرين التنفيذيين بالبنك ، كما تتولى اللجنة الإشراف على سياسات وممارسات المكافآت والتعويضات والمزايا الخاصة بالإدارة العليا والتنفيذية وجميع الوظائف المعتمدة وضمان مطابقتها لتعليمات الجهات الرقابية الإشرافية ومراعاة مصلحة البنك والمساهمين وموافقتها لأفضل الممارسات المصرفية والحوكمة.

وتعقد اللجنة إجتماعها العادية بصفة دورية كل ثلاثة أشهر أو بناءً على دعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة لذلك أو للنظر فيما يرد للجنة من موضوعات.

ووفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة الدولية جاري حالياً إعداد سياسة وخطة استراتيجية جديدة للبنك سيتم على أساسها اعتماد ربط برنامج الحوافز الممنوحة للإدارة التنفيذية والعاملين في البنك بحوافز النجاح طويل الأمد والاستراتيجية طويلة الأمد للبنك. وقد إجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت والتعويضات والمزايا خلال عام 2011 إجتماعاً واحداً.

3. الإدارة العامة

تطبيقاً لأفضل الممارسات المصرفية والحوكمة ونظام هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بالإلتزام بالفصل التام لمهام رئيس مجلس إدارة البنك عن مهام الرئيس التنفيذي للبنك فقد تبنت إدارة البنك تطبيق سياسة الفصل هذه من خلال قيام الرئيس التنفيذي للبنك بمهام الإدارة اليومية لأعمال البنك ويساعده في ذلك الإدارة التنفيذية التي تتألف من مجموعة من المتخصصين ذوي المؤهلات والخبرات المتميزة ، كما يستعين الرئيس التنفيذي في تنفيذ مهامه بلجان إدارية متخصصة تشمل مجالات وأعمال البنك المختلفة تتشكل من المدراء المتخصصين من ذوي الكفاءات والمؤهلات المتميزة حيث تم تشكيل اللجان التالية:

3.1 لجنة الأصول والخصوم

تتولى اللجنة مراقبة حركة الأموال في البنك (الأصول والخصوم) من خلال التقارير المالية والرقابية وإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ومتابعة تنفيذ الإدارة التنفيذية لتوصيات وقرارات اللجنة بما يضمن تحقيق أعلى عائد للمودعين والمساهمين في ظل الإلتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي.

عدد إجتماعات لجنة الأصول والخصوم خلال عام 2011 عدد 7 (سبعة إجتماعات).

3.2 لجنة الاستثمار والسقوف

تتولى اللجنة دراسة وإقرار التوصيات والمقترحات المقدمة من إدارة الخدمات المصرفية بتحديد سقوف تعامل للبلدان والبنوك والمؤسسات المالية والمعاملات المختلفة ومراجعة هذه السقوف من فترة إلى أخرى وفقاً للظروف والأحداث المالية والإقتصادية الدولية وبما يجنب البنك أي مخاطر محتملة.

3.3 لجنة التمويل

تتولى اللجنة دراسة والموافقة على عمليات التمويل بأنواعه المختلفة والتي تعرض عليها في حدود الصلاحيات الممنوحة للجنة وفقاً لسياسة صلاحيات التمويل والاستثمار والمعتمدة من مجلس الإدارة ، وتقوم اللجنة بأداء خدمات التمويل بالسرعة المطلوبة وفي إطار مبدأ تفويض الصلاحيات بما يضمن تحقيق

مصلحة البنك وأداء أفضل الخدمات للعملاء ووفق المعايير المهنية الصحيحة في إطار الالتزام بقواعد ومحددات وتعليمات الجهات الإشرافية والرقابية.

3.4 لجنة المشتريات والمصروفات

تتولى اللجنة دراسة والموافقة على النفقات الجارية والرأسمالية للبنك في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

3.5 لجنة المناقصات والمزايدات

تتولى اللجنة الدراسة والموافقة على المناقصات والمزايدات في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

3.6 لجنة توجيه أعمال الحاسب الآلي

تتولى اللجنة مسؤولية وضع المعايير المعتمدة لتكنولوجيا المعلومات والتنسيق بين مختلف الأنشطة لتنفيذ خطط وأعمال البنك ، كما تعتمد اللجنة الاستراتيجية السنوية لتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ المشاريع والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة . عدد إجتماعات لجنة توجيه أعمال الحاسب الآلي خلال عام 2011 عدد 7 (سبعة إجتماعات).

3.7 لجنة التوظيف العليا

تتولى مقابلة وأختيار المرشحين للعمل بالبنك للوظائف الإدارية الوسطى والعليا وتعتمد قراراتها من الجهة صاحبة الصلاحية بالتعيين وفقاً للائحة الموارد البشرية .

3.8 لجنة التوظيف

تتولى مقابلة وأختيار المرشحين للعمل بالبنك للوظائف التنفيذية والإدارة التنفيذية وتعتمد قراراتها من الجهة صاحبة الصلاحية بالتعيين وفقاً للائحة الموارد البشرية .

عدد إجتماعات لجنة التوظيف خلال عام 2011 عدد 6 (ستة إجتماعات).

4. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يلتزم البنك بتطبيق سياسة خاصة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفقاً للنظام الاساسي للبنك واستناداً إلى قانون الشركات التجارية رقم 5 لسنة 2002 والتعديلات اللاحقة وقانون مصرف قطر المركزي رقم 23 لسنة 2006 ، وقد تم وضع معايير موضوعية لتقييم فاعلية مجلس الإدارة ككل ومساهمة كل عضو من أعضاء المجلس وكل لجنة من لجانته وتقييم أداء المديرين التنفيذيين ، كما يتم مراعاة أن تكون حزمة

المكافآت والحوافز والمزايا تتفق مع إسهامات كلٍّ منهم في أداء البنك ونتائجه . وقد تم وضع آلية لتحديد مكافآت مجلس الإدارة " وهي أقل بكثير عما هو منصوص عليه في قانون الشركات" وتضمن هذه الآلية ان تتناسب المكافآت مع الجهد المبذول في تنمية أعمال البنك وربحيته وأن تشمل مكافأة أعضاء المجلس كافة البدلات والأتعاب والمزايا التي يتقاضونها وأن تحتسب المكافأة كنسبة من الأرباح على ان لا تتجاوز (5%) من أرباح العام وأن يتم عرض مكافآت مجلس الإدارة على الجمعية العامة للبنك لإعتمادها.

5. الهيكل التنظيمي للبنك وخطة تتابع السلطة

في إطار خطة الحوكمة الرشيدة للبنك أقر مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي الجديد للبنك خلال عام 2010 ليتوافق مع المتطلبات الإشرافية وخطط البنك الحالية والمستقبلية والتوسع في مشروعات البنك المختلفة.

وإيماناً من إدارة البنك بأهمية وجود خطط لتتابع السلطة في البنك ، فقد تم تطوير نظام سياسة الترقيات والتعيينات بالبنك وفقاً لسياسات محددة وبناءً على عمل مراجعات دقيقة وتقييم للقدرات المهنية والفنية للعاملين بالبنك في المستويات الإدارية والوظائف المختلفة بشكل دوري .

وفي نفس السياق فقد وضع مجلس إدارة البنك سياسة طموحة بغرض تبني القطريين عموماً وحديثي التخرج خصوصاً وتم وضع برامج تأهيلية لهم لإكسابهم الخبرات والمهارات المصرفية لتمكينهم من القيام بمهامهم بشكل مناسب وتهيئة المتفوقين منهم لشغل المناصب القيادية في البنك على المدى القصير والبعيد وفقاً للمصلحة الأستراتيجية العامة للبنك.

6. إدارة المخاطر

انواع المخاطر :

مخاطر التشغيل (العمليات):

يواجه البنك مخاطر العمليات /التشغيل المتمثلة بمخاطر الخسائر الناجمة عن عدم ملائمة او تعطل الاجراءات الداخلية او الاشخاص والانظمة او الاحداث الخارجية .

واهم الخسائر التي قد يتعرض لها البنك جراء مخاطر العمليات تشمل:

(الغش والاحتيال الداخلي / العمليات غير المصرح بها / الغش والاحتيال الخارجي / السرقة والتزوير / اختراق انظمة المعلومات / غسل الاموال / الكوارث الطبيعية / تعطل الاتصالات او انظمة المعلومات).

وقد قام البنك لمواجهة تلك المخاطر وتخفيفها بما يلي:

تم شراء برنامج خاص لتسجيل وتجميع كافة الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن مخاطر العمليات من قبل احد الموردين Chase Coopers حيث يتوفر حالياً لدى البنك بيانات تاريخية منذ عام 2008 وحتى الان عن كافة الخسائر والاحداث التي واجهها البنك Historical Risk Database

تم تصميم نموذج خاص يسمى (نموذج الابلاغ عن الخسائر) وتم تعميمه على كافة الفروع والادارات ذات العلاقة

تم تحديد شبكة من المنسقين المنتشرين في كافة القطاعات والفروع للابلاغ عن الاحداث والخسائر فور وقوعها

تطبيق مبدا (التقييم الذاتي للمخاطر) Risk and Control Self Assessment وذلك من خلال اعداد قوائم ونماذج للمراجعة وورش عمل لتحديد نقاط القوة والضعف

تطبيق مسح المخاطر Risk Mapping

- كما قام البنك بعملية قياس مخاطر العمليات من خلال مصفوفة المخاطر المبنية على 3 ابعاد وهي :
(احتمالية حدوث المخاطر Probability / حدة المخاطر Severity / مدى تكراره Frequency)

- تم تحديد مؤشرات المخاطر Risk Indicators حيث تم وضع 7 مؤشرات خطر
- تم تحديد الحد الادنى والمقبول للخسائر الناجمة من العمليات بناء على مصفوفة المخاطر والتي تسمى Risk Appetite Matrix
- كما يقوم البنك باحتساب معدل كفاية راس المال ومراقبة تلك النسبة والتحقق من وجود قاعدة راس مال قوية لمواجهة مخاطر التشغيل بعد ترجيح الاصول باوزان المخاطر وقد بلغ معدل كفاية راس المال كما في 2011/12/31 نحو 24% وبما يفوق الحد الادنى المطلوب حسب تعليمات مصرف قطر المركزي (10%) ومقررات بازل (8%)

5.1.2 مخاطر الائتمان:

يواجه البنك مخاطر ائتمانية تتمثل بتعثر العملاء وعدم قدرتهم على السداد وبالتالي مخاطر عدم استرداد البنك لامواله.

ولمواجهة مخاطر الائتمان وتخفيفها يقوم البنك بما يلي:

على المستوى الفردي لكل عميل: يتم عرض كافة مذكرات الائتمان (الدراسة الائتمانية) لكل عميل على ادارة المخاطر لتقييم مخاطر الائتمان قبل منح التمويل للعميل ويتم التوصية بعد دراسة اوضاع العميل.

على مستوى محفظة الائتمان (التمويل) سواء كان شركات او افراد او تمويل تجاري: تقوم ادارة المخاطر باعداد تقارير دورية ربع سنوية ورفع تلك التقارير الى لجنة المخاطر لاتخاذ قرارات بشأنها حيث يتضمن التقرير ما يلي:

(تحديد نسبة التركزات لدى ادارة معينة / تحديد نسبة التركزات حسب القطاعات / تحديد نسبة النمو / تحديد نسبة المتأخرات / تحديد نسبة ومعدل كفاية راس المال / دراسة الاجهاد للمحفظة الائتمانية Stress Testing بناء على تصنيفات العملاء / تحديد حجم التعرض المتوقع للمخاطر / تحديد حجم الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة من الاصول المعرضة للمخاطر)

تم تصميم نموذجين للتصنيف الداخلي للمخاطر لعملاء الشركات والتمويل التجاري ويتم استخدامهما من قبل ادارتي الشركات والتمويل التجاري حيث يتبنى البنك سياسة التصنيف الداخلي للمخاطر (من 1 الى 10)

يتم ادخال فئة التصنيف لكل عميل على نظام البنك ويتم تحديث التصنيف بشكل سنوي حسب وضع العميل الحالي.

5.1.3 مخاطر السيولة

- يقوم البنك بدراسة الاجهاد لسيولة البنك وعمل سيناريوهات متحفظة جدا لتقييم وقياس مخاطر السيولة بالبنك وفقا للوضع التشغيلي العادي او مواجهة ظروف اقتصادية خارجية او ازمة اقتصادية او تاثيرات داخلية بسحب ودائع مفاجئة وفقا لثلاث مستويات (المستوى الاول: سيولة البنك ، المستوى الثاني: اجهاد 5% ، المستوى الثالث: اجهاد 10%)
- بلغت نسبة السيولة بالبنك كما في 2011/12/31 نحو 197% ووفقا لاشد السيناريوهات تشاؤما فان فائض السيولة سيكون 552 الف ريال.

7. نظام الرقابة الداخلية

تختص لجنة التدقيق والحوكمة والالتزام المنبثقة من أعضاء مجلس الإدارة بتعيين مدير وموظفي التدقيق الداخلي ومسؤولي المتابعة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد رواتبهم ومكافاتهم وترقياتهم أو إنهاء خدماتهم. وكل ما يتعلق بهؤلاء الموظفين من أمور إدارية أو مالية وفقا لسياسات الموارد البشرية المعتمدة من مجلس الإدارة بما يحقق الاستقلالية التامة لإدارة التدقيق الداخلي ومسؤولي المتابعة والالتزام ، والمدققين الداخليين من المتخصصين في مسائل التدقيق ويتمتعون بمؤهلات مهنية وشخصية رفيعة بما يسهم في تحسين مستوى أداء البنك.

- إدارة التدقيق الداخلي للبنك

يشكل التدقيق الداخلي أداة من أدوات مجلس الإدارة التي يتابع بها الامتثال ، حيث أنه يرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. وتطبق القواعد التالية على التدقيق الداخلي:
يتم تعيين رئيس التدقيق الداخلي بالاتفاق مع مصرف قطر المركزي والاتصال المباشر بمجلس الإدارة أو بلجنة التدقيق أو المصرف ، كما تقوم لجنة التدقيق بالطلب إلى التدقيق الداخلي بأداء بعض الواجبات وإبلاغهم مباشرة بالنتائج ، وتزويد لجنة التدقيق بتقارير عن اتصال التدقيق الداخلي بالإدارات الأخرى بالبنك تمكنهم من اتخاذ القرار السليم بشأن هذا التقرير.

- إدارة الإنضباط (الالتزام والامتثال المؤسسي) للبنك

إدارة الالتزام في البنك إدارة مستقلة تتولى مسؤوليات تحديد وتقييم والتوصية بضوابط مخاطر الالتزام ومتابعة هذه المخاطر والاتصالات المتعلقة بها مع الجهات الرسمية بدولة قطر وعلى رأسها مصرف قطر المركزي ، وتشمل مخاطر الالتزام المخاطر القانونية ومخاطر تطبيق القوانين المنظمة لأعمال البنك والخسائر المالية التي قد يعانيتها البنك كخسارة لسمعته في حالة الإخفاق في تطبيق القوانين والنظم والإجراءات والمعايير المعتمدة.

كما تشمل إدارة الالتزام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتتمتع بصلاحيات ومسؤوليات كافية لمتابعة ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

8. مراقب الحسابات

وفقاً لقانون الشركات رقم 5 لسنة 2002 وتعليمات مصرف قطر لمركزي تقوم الجمعية العامة للبنك بتعيين مراقب حسابات أو أكثر لمدة سنة وتحدد أتعابهم ، ويجوز لها إعادة تعيينهم على ألا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متصلة . ويجب أن يكون المراقب من المقيدین في سجل مراقبي الحسابات المنصوص عليه في القانون رقم (30) لسنة 2004م الخاص بتنظيم مهنة مراقبة الحسابات ، وأن يكون قد زاول المهنة لمدة عشر سنوات متصلة على الأقل .

ويقوم حالياً مكتب ديلويت أند توش بمهام مراقب الحسابات بالبنك لغاية 31 ديسمبر 2011 ، حيث يقوم مراقب الحسابات بحضور الجمعية العامة للمساهمين ويدلى في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص في ميزانية البنك ، ويتلو تقريره على الجمعية العامة ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على كافة البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية ، ويكون لكل مساهم حق مناقشته وطلب إيضاحات بشأن الوقائع الواردة في تقريره.

9. التصنيف

قامت وكالة التصنيف الدولية فيتش "Fitch" في شهر إبريل 2011 بالتصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A-) مع نظرة مستقبلية مستقرة .

كما قامت شركة موديز للتصنيف الائتماني "Moody's rating" في شهر يونيو 2011 " بالتصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A3) مع نظرة مستقبلية مستقرة .

10. رأس المال والأسهم:

بلغ رأس المال المصدر والمصرح به للدولي الإسلامي في 31 ديسمبر 2011 1.513.687 ألف ريال قطري موزعة على 151.3 مليون سهم بقيمة اسمية 10 ريال للسهم الواحد. يمتلك جهاز قطر للإستثمار 9.1 % من رأس مال البنك موزعة على 12.6 مليون سهم بقيمة اسمية 10 ريال للسهم الواحد.

بتاريخ 17 يناير 2011 تسلم البنك الدفعة الأخيرة من مساهمة جهاز قطر للإستثمار في رأس مال البنك والبالغة 927.134 ألف ريال قطري مقابل إصدار 12.614.062 سهم بقيمة اسمية قدرها 10 ريالات قطرية للسهم الواحد بحيث تصبح مساهمة جهاز قطر 16.7% من رأس مال البنك.

11. تضارب المصالح والتداول الداخلي

يلتزم الدولي الإسلامي (أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك) بتطبيق جميع المتطلبات القانونية المنصوص عليها في اللوائح التنظيمية ذات العلاقة على المطلعين على أسرار البنك وشؤونه الداخلية وصناعة القرار فيه ، خاصة عند التداول في أسهم البنك وذلك لتجنب أي مسؤولية قد تترتب عليها عقوبة في هذا الخصوص مع وجود الضوابط والقواعد التنظيمية لمنع عدم تداول اسهم البنك لفترة محددة قبل الإعلان عن النتائج المالية أو أي معلومات مالية أخرى ذات صلة ، وأن تكون هذه الأطراف على وعي بمسئوليتها فيما يتعلق بهذه المسألة. وتهدف هذه السياسة إلى المحافظة على السمعة الطيبة

للبنك ومجلس إدارته وسمعة إدارته وتعزيز الثقة لدى جمهور مستثمري البنك بأن أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بها لا يقومون باستغلال المعلومات المادية التي لم يتم الإفصاح والكشف عنها بغرض تحقيق مكاسب تجارية.

12. حقوق المساهمين

إن النظام الأساسي للبنك ولوائحه وإجراءاته الداخلية تؤمن لكل المساهمين ممارسة حقوقهم على أكمل وجه ، فهي تكفل لهم جميع الحقوق بما في ذلك حق انتخاب رئيس وأعضاء المجلس والحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يقرر توزيعها وحق حضور اجتماعات الجمعية العمومية والمشاركة الفعالة في مداولاتها والتصويت على قراراتها وحق التصرف في الأسهم وحق مراقبة أعمال مجلس الإدارة وحق الاستفسار وطلب المعلومات بما لا يضر بمصالح البنك ولا يتعارض مع نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

يتم الدعوة لإنعقاد الجمعية العمومية للمساهمين خلال مدة ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية وفقاً للمتطلبات القانونية (قانون الشركات التجارية رقم 5 لسنة 2002) ، كما يتم نشر التقرير السنوي للبيانات المالية للبنك وإخطار المساهمين بموعد الإنعقاد وجدول الأعمال بوسائل الإعلام المختلفة ومن خلال الموقع الإلكتروني للبنك بوقت كافي بموجب قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك.

13. تحقيق المعاملة المتساوية للمساهمين:

إن إجراءات البنك ولوائحه الداخلية تؤمن تحقيق العدل والمساواة بين جميع المساهمين وحماية مساهمي الأقلية من الاستغلال لمصلحة كبار المساهمين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تضمن حصول كل المساهمين على معلومات متساوية وعدم وجود عوائق قد تعرقل عملية التصويت ، كما توفر لكبار و صغار المساهمين فرص المشاركة في عملية التصويت وحق الاستفسار عن أي بند بالقوائم المالية أو غيرها ، وإلزام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين بالبنك بالإفصاح عما إذا كانت لهم مصلحة مادية في أي عملية أو موضوع يمس البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.

14. تفعيل أدوار أصحاب المصالح المرتبطة بالبنك:

تلتزم إجراءات ولوائحه ونظم البنك الداخلية باحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح المرتبطة بالبنك مثل زبائن البنك والعاملين به والموردين وأي هيئات أو جمعيات تمثلهم وتتيح لهم المشاركة في الرقابة على أنشطة البنك والحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها ذات صلة بمصالحهم في الوقت المناسب وبالقدر الكافي وعلى أساس منتظم من خلال وحدة الحوكمة بالبنك والمسئولة عن تمكين

أصحاب المصالح وبشكل محايد من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن أي ممارسات غير قانونية أو أخلاقية في حال وجودها .

15. الإفصاح والشفافية:

يلتزم البنك بمبدأ الإفصاح والشفافية حيث يتم الإفصاح في الوقت المناسب عن كافة المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء البنك وهيكل الملكية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية المطبقة إلى جانب توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد قام البنك مؤخراً بتحديث الموقع الإلكتروني للبنك " www.qiib.com.qa " حيث يمكن للمساهمين وعملاء البنك التواصل مع البنك والتعرف على خدماته والحصول على كافة المعلومات والتقارير المالية بشفافية وبشكل منتظم ودقيق سواء من خلال الموقع المذكور أو وسائل الإعلام المختلفة.

ويتضمن الإفصاح المعلومات التالية:

أهداف البنك ، هيكل مجلس الإدارة ، هيكل الإدارة العليا ، كبار المساهمين وحقوق التصويت ، النتائج المالية لأعمال البنك ، أنواع المخاطر المتوقعة وأسباب احتمال وقوعها ، سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ومؤهلاتهم وخبراتهم.

كما يقوم البنك بإسناد عملية التدقيق الخارجي لمكاتب عالمية مشهود لها بالكفاءة ومستوى التأهيل والتي تعمل بشكل مستقل وتقدم تأكيدات على إن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي للبنك والإفصاحات المتعلقة بها ، فضلاً عن إن البنك يقوم بتقديم كافة البيانات المطلوبة لمصرف قطر المركزي من واقع سجلات البنك بكل شفافية ووضوح.

السيرة الذاتية للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بنك قطر الدولي الإسلامي

1- - سعادة الشيخ / خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة : 24 / 4 / 1996 م .

المؤهلات العلمية : دكتورة من بريطانيا بتتابع الأعمال التجارية للشركات العائلية ودراسات عليا

بكالوريوس وماجستير في تكنولوجيا إدارة المصانع من جامعة ميشغن في الولايات المتحدة الأمريكية .

العضوية الحالية في مجالس الإدارات :

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ورئيس اللجنة التنفيذية في بنك قطر الدولي الإسلامي - ش.م.ع.
- عضو مجلس إدارة الشركة القطرية الإسلامية للتأمين (منذ 10 سنوات وحتى تاريخه) ش م ع - المنسق العام .
- عضو مجلس إدارة مجموعة الرعاية الطبية - ش م ع .
- عضو مجلس إدارة بنك أر كابيتا - البحرين .
- عضو مجلس إدارة شركة إزدان العقارية - المنسق العام .

2- سعادة الشيخ / عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني - نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة : 15 / 4 / 2002 م .

المؤهلات العلمية : تخصص إدارة أعمال وبنوك ومؤسسات مالية .

العضوية الحالية في مجالس الإدارات :

- من 1992 حتى الآن رئيس مجلس الإدارة في شركة الوفاق للتجارة والمقاولات والتي لها دور فعال في إنشاء المباني وعمارات بمواصفات راقية .
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي . ش م ع وعضو لجنة التدقيق .
- نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الرعاية الطبية ش م ع .
- رئيس مجلس إدارة الشركة الإسلامية للقطرية للتأمين ش م ع.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة إزدان العقارية - ش م ع .

3- سعادة الشيخ / ثاني بن خليفة بن سعود آل ثاني - عضو مجلس الإدارة -

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة لأول مرة : 24 / 4 / 1996 م

المؤهلات العلمية : جامعي تخصص أصول دين من كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية من جامعة قطر

عام 1989 .

العضوية الحالية في مجالس الإدارات :

- عضو مجلس إدارة هيئة شؤون القاصرين 2005 حتى تاريخه .
- عضو مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي من عام 1996 إلى الآن ورئيس لجنة التدقيق .
- رئيس لجنة التدقيق ببنك قطر الدولي الإسلامي .
- عضو مجلس المديرين لشركة التسهيلات الإسلامية .

4- السيد الدكتور / يوسف أحمد النعمة - عضو مجلس الإدارة -

- تاريخ التعيين في مجلس الإدارة لأول مرة : 24 / 4 / 1996 م .
- المؤهلات العلمية : دكتوراه في القانون - بدرجة امتياز
- العضوية الحالية في مجالس الإدارات :
- عضو مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي وعضو اللجنة التنفيذية .
- عضو مجلس إدارة شركة المجموعة الإسلامية القابضة - قطر -
- رئيس مجلس إدارة بنك سوريا الدولي الإسلامي - سوريا - دمشق
- رئيس مجلس إدارة الشركة الإسلامية السورية للتأمين - سوريا - دمشق

5- السيد / عبد الله محمد عبد الرحيم العمادي - عضو مجلس الإدارة -

- تاريخ التعيين في مجلس الإدارة : 12 / 7 / 2005 م .
- المؤهلات العلمية : بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة القاهرة في عام 1980 .
- العضوية الحالية في مجالس الإدارات :
- من عام 2003 حتى تاريخه عضو مجلس إدارة في الشركة الإسلامية القطرية للتأمين .
- من 2004 حتى تاريخه رئيس تنفيذي لشركة التسهيلات الإسلامية وعضو مجلس المديرين .
- من 2005 حتى تاريخه عضو مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي وعضو اللجنة التنفيذية

6- السيد / علي عبد الرحمن الهاشمي - عضو مجلس الإدارة -

- تاريخ التعيين في مجلس الإدارة : 26 / 2 / 2007 م .
- المؤهلات العلمية : ماجستير إدارة أعمال - بريطانيا 2001 م
- العضوية الحالية في مجالس الإدارات :
- نائب رئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لشركة مكين القابضة من 9 / 2007 .
- عضو مجلس إدارة المجموعة الإسلامية القابضة .
- عضو مجلس إدارة شركة رتاج للتسويق وإدارة المشاريع .

7- السيد / عبد الله محمد سيف السويدي - عضو مجلس الإدارة -

- تاريخ التعيين في مجلس الإدارة : 1 / 4 / 2008 م
- المؤهلات العلمية : ثانوية عامة
- العضوية الحالية في مجالس الإدارات :
- عضو مجلس إدارة الشركة الإسلامية القطرية للتأمين -

- عضو مجلس إدارة بنك قطر الدولي الاسلامي وعضو لجنة التدقيق .

8- السيد / هشام مصطفى محمد السحترى - عضو مجلس الإدارة -

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة : 1 / 4 / 2008 م

المؤهلات العلمية : بكالوريوس هندسة معمارية

العضوية الحالية في مجالس الإدارات :

- عضو مجلس إدارة الشركة الإسلامية القطرية للتأمين -

- الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة المنتدب شركة إزدان العقارية .

9- عبد الباسط أحمد الشيبى - عضو مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي .

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة : 1 / 11 / 2009 .

المؤهلات العلمية : إدارة أعمال من جامعة (Fayetteville) نورث كارولينا - الولايات المتحدة

العضوية الحالية في مجالس الإدارات :

- 1996 حتى الآن الرئيس التنفيذي لبنك قطر الدولي الإسلامي .

- عضو مجلس إدارة المجموعة الإسلامية القابضة .

- عضو مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي .